الأمان الفكرى وفعالية البحث العلمى التربوى

أ.د. محمد صبرى الحوت

أستاذ التخطيط التربوى

كلية التربية – جامعة الزقازيق

لا يرتقى مجتمع فوق مستوى أفراده ، ولا يرتقى مستوى الأفراد فوق مستوى نظام التعليم والتدريب ، ولا يرتقى مستوى التعليم والتدريب فوق مستوى البحث العلمى ، ولا يرتقى مستوى البحث العلمى فى غيبة الأمن والأمان الفكرى للباحثين وللمؤسسات التى يعملون فيها .

تتراوح أحوال الدول فى حركتها مع الزمن بين السقوط والنهوض والارتقاء مع وجود حالات من الإنتقال بين وضع ووضع آخر . وترتبط هذه الأوضاع وما قد يحدث بينها من إنتقالات بعملية التنمية التى يقوم بها أفراد المجتمع فى مراحلها المختلفة ، والنتائج المترتبة عليها .

ومن ثم ، فإن شغل أى مجتمع لوضع ما ، أو مروره بحالة انتقال من وضع إلى وضع آخر ؛ يتناسب طرديًا مع نتائج برامج التنمية التى يقوم بها المجتمع بكل أفراده والتى تتناسب بدورها مع مستوى تعليم وتدريب هؤلاء الأفراد ، وسياق العدالة الاجتماعية التى يعيشون فيها .

ولا يخفى أن جودة وكفاءة عملية تعليم وتدريب أبناء المجتمع ؛ ترتبط بمستوى جودة وكفاءة المخزون المعرفى والعلمى الذى تمتلكه وتنتجه الدولة، والذى

يرتبط بدوره بجودة وكفاءة عملية البحث العلمي التي تقودها الدولة ، وبنواتج هذه العملية في مجالات المعرفة الإنسانية المختلفة .

وحيث إن البحث العلمي يتناول قضايا ومشكلات المجتمع : وصفًا وتحليلًا ونقدًا وتقويمًا من جوانبها المختلفة . فإنه من المتوقع تمامًا أن يطرح أفكارًا وحلولاً ، ويصل إلى نتائج عملية قد تتعارض مع بعض الإتجاهات السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية المتبناة من قبل بعض التيارات في المجتمع .

وباعتبار أن البحث العلمي يجب أن يتحرك داخل إطار من الحيادية والموضوعية ، ولا يحابي إلا الحقيقة العلمية التي يصل إليها كنتائج لمقدمات علمية سليمة . في ضوء هذا وغيره ، فإنه يجب على الدولة أن توفر البيئة الحاضنة المناسبة وأن تلبي المتطلبات التي لا يقوم البحث العلمي الجيد إلا بتوفيرها . ولعل الأمر الأهم هنا هو ضمان الأمان الفكري للباحثين لفك قيد محاباة تيارات بعينها في المجتمع ، وللوصول إلى الحقيقة العلمية بغض النظر عمن يمكن أن تأتي في جانبه .

وبذلك ، يكون الباحث العلمي – التربوي وغير التربوي – في حال توفر الأمان الفكري له ، كالقاضي ليس له هدف إلا الوصول إلى الحكم الصواب متمتعًا بما أعطاه له المجتمع من حصانة ، أو كالبرلماني يناقش أي موضوع تبعًا لوجهات النظر المتعددة وأحيانًا المتعارضة متحصنًا بالأمان ، أي بالحصانة البرلمانية .

والأمان هو حالة الإطمئنان وعدم الخوف التي يمتلكها الأفراد عند قيامهم بأنشطتهم المختلفة والتي من ضمنها الأنشطة الفكرية ، وبخاصة أنشطة البحث العلمي . ويرتبط الأمان الفكري بالحرية الأكاديمية التي هي حق يجب أن يتمتع به الباحثين في الجامعات وفي مراكز البحث العلمي المختلفة وهي تتضمن حرية

البحث والحوار والنشر ، بما يؤدى إلى إنتاج المعرفة وتطويرها ونشرها ، وبما لا يتعارض مع الثوابت التى يقوم عليها المجتمع .

ومن ثم ، فإن كل ما يترتب عليه تقييد حرية الباحثين العلميين ، بسبب انتماءاتهم السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية ، يقلل من مساحة الحرية الأكاديمية التى يجب أن توفر لهم . وهذا يؤكد على ضرورة عدم تعرض أى باحث علمى للقهر أو الاضطهاد ، أو أى عقاب آخر ، فى عمله الأكاديمى أو فى حياته العامة، بسبب الأبحاث التى يجريها أو بسبب نتائج هذه الأبحاث .